التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبلدان النامية (مصر، سوريا، اليمن)

Sustainable local development as a new strategic direction for developing countries (Egypt, Syria, Yemen)

بطاهر بختة*

جامعة مستغانم – الجزائر

Bakhta_48@hotmail.fr

تاريخ الإستلام: 2020/03/01 تاريخ القبول: 2020/10/14 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تركيز على موضوع التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبلدان النامية فالتنمية المحلية المستدامة تعتبر كمخطط تنموي يتجاوز متطلبات النمو الاقتصادي، ويتعدى وظيفة تصحيح الآثار غير مرغوب فيها، فأسلوبها يعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من اجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية التي تواجه أفراد المجتمع.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية المستدامة هي خلاص الوحيد للبلدان النامية من مشاكلها المحلية باعتبارها توجه تنموي جديد له قدرة في استخدام جهود أفراد المحليين لسد احتياجاتهم بمساندة من حكوماتهم.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية المستدامة؛ مصر؛ سوريا؛ اليمن.

تصنيف JEL: O10، Q56.

Abstract:

This study aims to focus on the topic of sustainable local development as a new strategic development direction for developing countries. Sustained local development is considered as a development plan that exceeds the requirements of economic growth, and goes beyond the function of correcting undesirable effects. Its style relies on mastery and collective implementation of social, economic, environmental and technological options and priorities in order to find long-term solutions to local problems facing members of society.

This study concluded that sustainable local development is the only salvation for developing countries from their domestic problems, as it is a new development trend that has the ability to use the efforts of local people to meet their needs with the support of their governments.

Keywords: Sustainable local development, Egypt, Syria, Yemen.

Jel Classification Codes: Q56, O11.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

على مر من الزمن كان مصطلح التنمية المستدامة مرتبط بعدة مجالات ومناطق، ذلك أن لها أهمية كبيرة في حياة الإنسان ولها قدرة كبيرة في الاستجابة الواقعية لطبيعة المشكلات التي تواجه المجتمعات، فهي انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت في هذا المجال محليا أو خارجيا، فالتنمية المحلية المستدامة تعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في إقامة أواصر التنمية، وتنفيذ مشروعاتها، وهذا يستوجب طبعا لتضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية الوطنية.

✓ **الإشكالية:** يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تعتبر التنمية المحلية المستدامة كتوجه استراتيجي تنموي جديد للبلدان نامية؟

✓ **الأسئلة الفرعية**

- ما هية التنمية المحلية؟
- كيف يمكن تمييز الإستراتيجيات التنمية المستدامة؟
- ما هي أسس التي يقوم عليها تمويل التنمية المحلية المستدامة؟

✓ **الفرضيات**

التنمية المحلية المستدامة تساهم في خلق توازن بين احتياجات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية على المستوى المحلي.

✓ **المنهج المستخدم**

للإجابة على إشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات من عدمها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتلاؤمه مع معطيات وطبيعة هذه الدراسة، حيث تم الوصف والتحليل لمختلف المفاهيم التي تضمنها هذا البحث بدءا بالتنمية المحلية ثم التنمية المستدامة، وصولا إلى التنمية المحلية المستدامة.

✓ **الدراسات السابقة**

- **الدراسة الأولى:** كانت لحجاب عبد الله والتي كانت بعنوان "التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، وهي عابرة عن مقال منشور بمجلة الدراسات القانونية والسياسية (حجاب، 2017، صفحة 360). تمحورت هذه الدراسة حول نظريات والإستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، وقد كانت لهذه الدراسة عدة نتائج نذكر من بينها أن الهدف العام للتنمية المحلية هو ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع كان.
- **الدراسة الثانية:** لحراث مصباح وهبول محمد ومقران عبد الرزاق كانت بعنوان "المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية- دراسة ولاية ميلة(2009-2014)"، وهي مقال منشور ضمن لمجلة ميلاف للبحوث والدراسات (الرزاق، 2015، صفحة 17)، وقد اهتمت هذه الدراسة بالمشاريع الجوارية للتنمية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية في الجزائر مع التركز على ولاية الميلة كانموذجا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المشاريع الجوارية سامت في استحداث مناصب شغل عديدة ومتنوعة حيث بلغت ما قيمته 9674 منصب خلال فترة الد راسة، وكان يمكن أن تكون أكبر لو تم تنفيذ كل المشاريع المقترحة.

- **الدراسة الثالثة**: لسي فضيل الحاج وحيتالة معمر وبن عطة محمد بعنوان "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة (محمد، 2017، الصفحات 169-171)، ركزت هذه الدراسة على إظهار المعوقات واشكالات التي تواجه التنمية المحلية في العديد من البلدان، كما خلصت إلى عدة نتائج اهمها فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق التنمية المحلية الحاضرة والمستقبلة نتيجة لعدة عوامل منها ما هو سياسي وإداري وثقافي واقتصادي واجتماعي وحتى بيئي وأمني.

✓ **هيكل الدراسة**

وللاجابة على إشكالية الدراسة فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور، حيث ارتكز المحور الأول على إطار النظري للتنمية المحلية، أما المحور الثاني ركز فيه على الإستراتيجيات المميزة للتنمية المستدامة، أما المحور الثالث اهتم فيه بأسس تمويل التنمية المحلية المستدامة.

2. الإطار النظري للتنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية ذلك التطور الذي يمس منطقة المحلية معينة، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفرادها انطلاقا من بناء القوة الاقتصادية لهذه المنطقة بغية تحسين اقتصادها وتحسين مستوى حياة سكانها، مع الأخذ بعين الإعتبار هذه المنطقة وظروفها الخاصة.

1.2. خصائص ونماذج التنمية المحلية

1.1.2. خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بعدة خصائص نذكر منها: (عادل، 2011/2010، صفحة 09)

- التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر ومتصاعد من أجل إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي؛
- التنمية المحلية توجد في البلدان المتقدمة كما توجد في البلدان النامية، وهي تخص المناطق الحضرية كما تخص المناطق الريفية؛
- تتسمع ملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والمناطق الحضرية وبين الجانب المادي والجانب المعنوي؛
- تتميز التنمية المحلية بالشمول حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص؛
- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب، وكذا مشروعات إنتاجية لزيادة الدخول لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب، وكذا دعم المشروعات الاقتصادية القائمة على الجود الذاتية واستثمار الموارد المحلية في المشروعات المدرة للأرباح.

2.1.2. نماذج التنمية المحلية

لقد تعددت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه حددت ثلاثة مناهج، اعتبرت الأكثر انتشارا ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في النموذج التكاملي، النموذج التكييفي والنموذج المشروع يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، كما يتضمن تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية كل من جهته، كما

يقوم على تشكيل وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية ويشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة المحلية.

ويشترط لنجاح هذا النموذج، توفر شكل من أشكال الاتصال المزدوج، من خلال قنوات ثابتة، متواصلة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، من خلال لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب هذا النموذج توافر شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر كذلك قدر من اللامركزية اتخاذ القرارات، والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

- **النموذج التكييفي**: يتفق هذا النموذج في التنمية، مع النموذج السابق، في أن برامج كل منهما ينبثق من المستوى المركزي إلا أن الاختلاف بينهما، هو أن هذا النموذج يركز على تنمية المجتمع المحلي، واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وهو لا يتطلب تغييرا في التنظيم الإداري القائم، وبرامجه يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، ويتناسب هذا النموذج، مع الدول الحديثة الاستقلال والنامية، نظرا لندرة الموارد المالية والفنية لها؛
- **نموذج المشروع**: هناك اختلاف بين النموذج المشروع، وبين النموذجين السابقين، وذلك لكون هذا الأخير، يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المميزة، ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية، أن هذا النموذج المتعدد الأعراض يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي قابل للتطبيق على المستوى القومي، إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق المحلية. (حجاب، 2017، صفحة 360)

2.2. القواعد الأساسية للتنمية المحلية ومراحلها

1.2.2. القواعد الأساسية للتنمية المحلية

يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية كما يلي:) كافي (98-97 .pp ,2017 ,

- **مشاركة أفراد المجتمع المحلي**: يعتبر هذا المبدأ أهم مبادئ التنمية المحلية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسسيهم بضرورة العمل من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية،كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والاستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات.
- **تو افق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي**: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد وتحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحلين تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة الأفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع.

- **الاعتماد على الموارد المحلية:** يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبتَ في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن تسيير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد بالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ،كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أكثر فعالية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة عل المشروعات التنموية في المجتمع.
- **ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي:** تحث هذه القاعدة على عد الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي أو مجال الخبرة الفنية والتقنية عند التخطيط أو التنفيذ لمشروعات التنمية المحلية، وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة ... وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تلبيها فقط.
- **الإسراع بالنتائج المادية الملموسة:** وفقا لهذه القاعدة أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات السريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحلين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشرعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمن الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع يتطلب خبرات فنية معقدة.

2.2.2. مراحل تحقيق التنمية المحلية

تمر التنمية المحلية عبر مراحل معينة، وذلك كما وضحها بعض الاقتصاديين أمثال"**إدوارد لندمان** " و "**كارل تايلور**"، والتي تتمثل فيما يلي:(الرزاق، 2015، صفحة 17)

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها البدء بالمناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلى، ويقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلى.
- **المرحلة الثانية:** بعد ذلك يشرع في التخطيط المنظم، وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين إنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.
- **المرحلة الثالثة:** ويتم فيها التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات المادية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى لتنفيذ مختلف المشاريع ميدانيا.
- **المرحلة الرابعة:** محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي وهناك من المسببات المادية والاجتماعية، على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.
- **المرحلة الخامسة:** إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلى هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه أذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح اقتصاديا إن كان أو اجتماعيا ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى. غير أن تنفيذ هذه المراحل قد يختلف نوعا ما من منطقة إلى أخرى، ذلك أن لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك. إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير إستراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي من أجل بناء القدرة على المنافسة، يمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية نحو الوصول إلى فهم حول ما لذلك

المجتمع من نقاط قوة، ونقاط ضعف وفرص ومخاطر مهددة له. بعد ذلك سيعمل على ما جعل منطقته المحلية جاذبة لإقامة نشاطات أعمال فيها، ولموظفين جدد ولمؤسسات داعمة.

3.2. الحاجة إلى استراتيجيات التنمية المحلية وأهم معوقاتها

1.3.2. الحاجة إلى استراتيجيات التنمية المحلية

حسب Gercheva وهي:

- سمة معقدة ومتعددة الأوجه للتنمية المحلية؛
- المتطلبات القانونية؛
- إدارة كفؤة وفعالة للأعمال والموارد المحلية؛
- تعزيز الديمقراطية واللامركزية والحكم الرشيد على المستوى المحلي؛
- تطوير رؤية مشتركة وتنمية إقليمية طويلة الأمد ومواءمتها مع الأولويات الوطنية؛
- إقامة شراكات ديناميكية.

تشتمل إستراتيجية التنمية المحلية على مجموعة من الآليات والعمليات التي توفر معا نظاما تطوير الرؤية والأهداف التشاركية للتنمية المستدامة المحلية وفقا للتراث المحلي (الثقافة ، الرؤى ، السياسات ، القانون العام ، إلخ.) ، وتنسيق التنفيذ والمراجعة، كما يوفر إطار عمل يستند إلى النتائج والرؤية والأهداف والغايات والأهداف والمقاييس ومنهجية اجتماعية والتكامل الاقتصادي، قد لا تكون الإستراتيجية مبادرة فريدة، لكنها تتطلب عملية تشاركية جارية، المراقبة والتعلم والتحسين المستمر فهي إستراتيجية فعالة للاستدامة التنمية تلبي تطلعات وقدرات الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لخلق رؤية للمستقبل، والعمل بشكل تكتيكي وتدريجي نحوه. تحديد وبناء على"ما يعمل" نهج يحسن التكامل بين ويوفر إطارا لاتخاذ الخيارات حيث التكامل ليس كذلك ممكن تتيح استراتيجيات التنمية المحلية هذه التنسيق الفعال لعمليات التنمية الجارية في الأراضي ، مع مراعاة الخصائص المحلية والتغيرات في البيئة الخارجية وتمكين استباقي النهج، الذي تم تنفيذه في عمليات التنمية الإقليمية المبتكرة.(Bercua, 2015, p. 146)

2.3.2. معوقات التنمية المحلية

تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو تنظيمي إداري وثقافي وما هو اجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي، بالإضافة إلى العوامل الأمنية والمناخية وغيرها من المشاكل التي تبعدنا عن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بكافة أبعادها، ومن أهم هذه المعوقات: (محمد، جانفي 2017، صفحة 169-171)

✓ **المعوقات الإدارية والتنظيمية:**

- تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات؛
- انتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين؛
- هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط، دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة؛
- نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية؛
- ضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحلين.

✓ **المعوقات الاجتماعية والثقافية:**

- فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية قليلة؛
- التثقيف الحضري، عبر برنامج مستمر بدأ من الأسرة في البيت ثم المعلم في المدرسة والمتوسطة والثانوية والأستاذ الجامعي، والإمام في المسجد والإعلامي في وسائل الإعلام؛
- تتضافر جميع الجهود لتكوين نموذج للشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة.

✓ **المعوقات السياسية والاقتصادية:**

- الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة والتي تؤثر سلبا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية، ويجعل التنمية على مستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين؛
- ضعف المناخ الديمقراطي السليم، وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية؛
- عدم الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين.

✓ **المعوقات الأمنية والبيئية:**

- عدم توفير الأمن من معوقات التنمية المحلية، ونعني هنا الأمن بالمفهوم الواسع وأبعاده المختلفة، أي(الأمن السياسي والاقتصادي والأمن الثقافي وأيضا الأمن الإنساني والبيئي)، فالأمن السياسي الذي هو عبارة عن أمن حفظ النظام السياسي الداخلي من الأزمات، خاصة أزمة المشاركة التي تعتبر معوق لعملية التنمية المحلية؛
- عدم مشاركة جميع الفواعل المجتمعية في اتخاذ القرار وصنعه، واقتصار العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة سوف يولد الشعور بالقهر والحرمان والتهميش، ومن ثمة تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة،مما يؤدي إلى أزمات أخرى كأزمة شرعية النظام، وأزمة شفافية توزيع الموارد المحلية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على التنمية.

3. الاستراتيجيات المميزة للتنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي واحدة من تلك الأنماط التنموية التي أدرجها العلماء وعملوا على إظهارها. ووفقا للجنة العالمية للبيئة والتنمية:" فالتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة، ولكن عملية يتم فيها استغلال الموارد، تدار الاستثمارات والتنمية التكنولوجية والمؤسسية الموجهة بطرق متسقة مع الاحتياجات المستقبلية ، وليس فقط احتياجات الحاضر، وفي الأساس التنمية المستدامة تعتمد على الإرادة السياسية". (Nicolás Gambetta, 2019, p. 02)

1.3. مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

1.1.3. مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدى مبادئ ومن بينها ما يلي: (سايح، 2013/2012، الصفحات 90-89)

- تحديد الأولويات بعناية لقد اقتضت خطورة مشكلات البيئية وندرة الموارد التشدد في وضع الأولويات وهذا ما تسعى إليه معظم الدول والمنظمات الدولية بوضع خطط قائمة على التحليل المتعمق للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئية؛

- الاستفادة من كل دولار والمقصود منه تحقيق أكبر إنجازات بموارد محدودة وما يتطلب عمل الاقتصاديين والمتخصصين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل لذلك؛
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها؛
- استخدام أدوات السوق كاستخدام الضريبة مثلا من أجل تخفيض الإضرار البيئي؛
- العمل مع القطاع الخاص أي العمل أي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات؛
- الاشتراك الكامل للمواطنين عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية؛
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا أي الحكومات والدول بإنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات الحد من بعض المشاكل البيئية؛
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية أي يمكن للمديرين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن الأمثلة على ذلك دول أوروبا الشرقية حيث تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة تلوث وهذا بفضل تحسين تنظيم المنشات من الداخل؛
- إدماج البيئة من البداية إن الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل كلفة وأكثر فعالية من العلاج وهو ما تسعى إليه معظم الدول حيث تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجياتها وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

2.1.3. أهداف التنمية المستدامة

من بين هذه الأهداف نذكر منها: (الشمري، 2016، الصفحات 55-56)

- **زيادة الدخل الوطني:** تعد زيادة الدخل الوطني الهدف المهم للتنمية المستدامة إذ إن هذا الدافع هو الذي يدفع الدول إلى إحداث تنمية مستدامة والذي يقضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة إلا إن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة فكلما توفرت رؤوس الأموال و الكفاءات الكبيرة كلما أمكنت تحقيق نسبة أعلى لزيادة في الدخل القومي؛
- **تحسين المستوى المعيشي:** وهو من بين الأهداف التي تسعى إليها التنمية المستدامة من اجل تحقيقها كما أن الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة اكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في المستوى نصيب الفرد من الدخل؛
- **تقليص الفجوة بين توزيع الدخل والثروات:** يعد تقليص التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحققها ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة؛
- **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة ولكن ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استخدامها إلا عن طريق الاستخدام العقلاني والرشيد لها، إذ يجب أن لا

يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعة فضلا عن البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات تعجز البيئة عن امتصاص مخلفاتها؛

- **تحسين القدرات الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية:** إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل كافة فئات المجتمع.

وهناك أهداف أخرى هي: (Nations, 2019, p. 01)

- توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية؛
- تعزيز التصنيع الشامل والمستدام؛
- توليد العمالة الكاملة والمنتجة للجميع؛
- حماية النظم البيئية؛
- تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة؛
- معالجة الاحتياجات والتحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان في حالات خاصة.

2.3. أبعاد التنمية المستدامة ووجهة النظر التخطيطيّة للتمويلها

1.2.3. أبعاد التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على عدة أبعاد نذكر منها: (حسين، 2012، الصفحات 461-463)

- **الأبعاد البيئية:** إن التنمية المستدامة تتطلب كذلك حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقع مشكلة في الغذاء يعاني منها سكان العالم كله، وخاصة الأجيال القادمة وبالتالي فإن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يقللان من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يلوث المياه السطحية والجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء الحضري والغابات، وبالتالي فلابد من استخدام الأراضي القابلة للزراعة ومياه الري استخداما أكثر كفاءة.
- **الأبعاد الاقتصادية:** إن قيادة مفاتيح التنمية المستدامة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية تعزيزا لتواصل التنمية واستمرارها في الدول الأخرى باعتبار ذلك استثمارا في مستقبل الكرة الأرضية. وبالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني بتكريس الموارد لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، إذ أن للتخفيف من معدلات الفقر ومظاهره نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لان هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان. وثمة وسيلة حاسمة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعية تنطبق على كافة الدول، سواء الغائية والفقيرة، ألا وهي جعل فرص الحصول على الموارد فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، حيث أن ذلك من شانه أن يساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، وتحسين فرص التعليم، وإتاحة فرص أوسع لحيازة لأراضي للفقراء.
- **الأبعاد البشرية:** تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل الحد من النمو المطرد للسكان، إذ أن النمو والسريع للسكان يفرض ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن التوزيع السكان أهمية حيث أن الاتجاهات الحالية إلى التوسع في التحضر لها تأثيرات بيئية سالبة، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، كما تنطوي التنمية المستدامة على التنمية

البشرية من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية، بما يعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وتوفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة وتحسين الرفاهية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري.

- **الأبعاد التكنولوجية:** أدت المنشات الحرفية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي الدول المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات بنقطة كبيرة، أما في الدول النامية فإن النفايات غالبا لا تخضع للرقابة، وتفتقر على وجود تكنولوجيا تتسم بالكفاءة لمعالجة هذه النفايات مع الإهمال في تطبيق العقوبات الاقتصادية، وتتطلب التنمية المستدامة ضرورة التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن. ومن شأن التعاون التكنولوجي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الدول الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية، وان يحول دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وتجدر الإشارة إلى أن التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

2.2.3. وجهة النظر التخطيطيّة للتمويل التنمية المستدامة

هناك مصادر المحلية والدولية للتمويل، وينظر أيضا إلى المصادر العامة والخاصة. حيث هناك حاجة للتفكير في كيفية الموارد يمكن تحفيز التعبئة من هذه المصادر لتلبية الاحتياجات المتزايدة والناشئة، وكما يمكن للأموال العامة الاستفادة من الأموال الخاصة لتمويل التنمية المستدامة، وبمجرد اعتماد جدول الأعمال الجديد والطموح مع التنمية المستدامة في جوهره يتطلب نهج وطرائق وحوافز أكثر تفصيلا من بينما حشد الموارد من خلال كما أن المصادر الحالية والجديدة للتمويل المحلي والخارجي والمبتكر تمثل تحديا الحاجة إلى نشر الموارد بكفاءة لتحقيق نتائج التنمية المستدامة الصحيحة. (nations, 2019, p. 09)

الشكل رقم(01): مصادر تمويل التنمية المستدامة

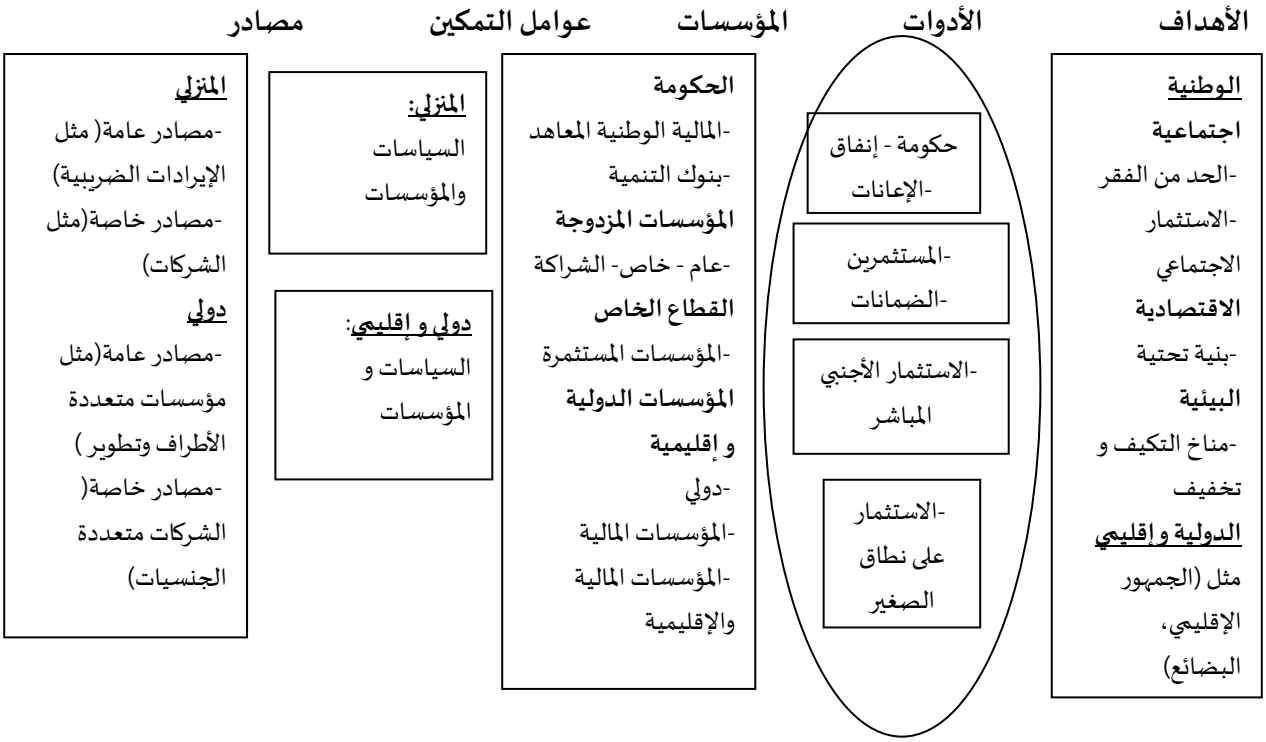

Source : **Sustainable Development Financing: Perspectives from Asia and the Pacific**, Economic and Social Commission for Asia and The Pcific, united nations, p09.

3.3. استراتيجيات التنمية المستدامة

ومن أهم هذه الاستراتيجيات: (محمد حمداني، 2010، الصفحات 14-15)

- **إستراتيجية لنمو غير المتوازن:** وضعت نظرية النمو غير المتوازن على أساس النقد المقدم إلى إستراتيجية النمو المتوازن أين يؤكد ألبرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق انطلاق من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريق المباشر تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى. العديد من الانتقادات وجهت إلى هذا وجهت إلى هذا الطرح ومن أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وسريع وقت ممكن، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية الأزمة للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.
- **إستراتيجية التنمية القطبية:** تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا أنه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى" أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شانها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة أثار هذه الأقطاب. هذه الإستراتيجية وجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأية أزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كتأثر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 مما نجم عنها أثارا سلبية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة.
- **إستراتيجية الصناعات التكاملية:** يركز G.D.DEBERNIS في إستراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تمكن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دويرنيس" على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية. على أساس هذه الإستراتيجية فان عملية التكامل الصناعي على أساس اختيار الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية وتشمل هذه الصناعات، صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات والمعدات، الصناعات الكيماوية، الصناعات البيتروكيماوية، الصناعات الاستخراجية والصناعات الالكترونية.

4. أسس تمويل التنمية المحلية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المحلية المستدامة في آونة الأخيرة نظرا لتراجع مستويات التنمية المحلية في العديد من البلدان النامية التي كانت تعاني من ندرة الموارد الطبيعية، نتيجة استنزافها بقوة في الحاضر دون اخذ بعين اعتبار احتياجات أجيال أخرى منها في المستقبل.

1.4. مفهوم التنمية المحلية المستدامة

التنمية المحلية المستدامة هي العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر.

بالتأكيد، هذه القضايا لن تجد طريقها للحل ما لم يتم تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية على مستوى التجمعات السكانية والقرى والمدن والمحافظات والأقاليم وذلك من أجل تحقيق أكبر عدد من الأهداف المرجوة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفر الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة وقد أسندت للمحليات وظائف تنموية متعددة، الأمر الذي أدى إلى بروز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد التي تهدف إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية لهذه المحليات والمناطق.

ويمكن تعريفها كذلك بأنها "إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي(المجتمعات المستقبلية). (بوطويح، 2018، الصفحات 09-10)

كما عرفت كذلك بأنها:" عملية موجهة تسعى من خلالها السلطات المحلية بموجب اللامركزية اتخاذ القرار وتفعيل المشاركة الشعبية إلى تعبئة الموارد المحلية من أجل الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وثقافيا وحضاريا وتحسين نوعية الحياة وفق منظومة شاملة ومتكاملة ومستدامة". وبهذا فالتنمية المحلية هي عملية منظمة ومخططة وليست عشوائية تهدف إلى الانتقال بالمجتمع المحلي من وضع إلى وضع أفضل من سابقه. (المهداوي، 2017، صفحة 05)

كما يراها بعض الباحثين:" أنها تحسن في مستوى المعيشة والرفاهية من السكان المحليين على حساب إمكانات الأجيال القادمة على المدى القصير." (Juan Milán-García, 2019, p. 01)

2.4. المرتكزات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة ومن أهم مصادر تمويلها

1.2.4. المرتكزات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة ينبني على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية بأبعادها الحيوية مع الأقاليم المشكلة لها من اجل تحقيق القدر الكافي من الأهداف المسطرة، وحتى تكون المشاورة رشيدة في تحديد أحسن الأهداف للتنمية المحلية وتعكس تطلعات المواطنين ينبغي أن تقترن بصياغة مشروع تنموي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية واعتماد مرتكزات أساسية أهمها:

- **الرؤية الإستراتيجية:** أي أن مشروع التنمية يجب أن يسعى لتمكين وجودية المواطن فيه وتوسيع نطاق خياراته.
- **المشاركة الشعبية:** يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع المحلي مع مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية، والمشاركة الشعبية بصفة عامة هي مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وحتى تقييم السياسة التنموية العامة سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الوحدات الإدارية للحكومة المركزية والمحلية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانة للتشخيص السليم وللتخطيط العملي والتقييم الدقيق.
- **المحاسبة:** المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمجمل المشروع.

- **الفعالية:** فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين السكان من القدرات الأساسية، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية.
- **التو افق:** توافق المعنيين دعامة لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالمجالس المنتخبة رئيسا وأعضاء أو بالنسبة للشركاء المتدخلين محليا وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ.
- **الإنجاز:** يعد القرب والتشارك والاشتراك، المركزية واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الإنجاز الذي ينبني على الكفاءة، الشفافية، الجودة والشجاعة والحد من هدر الوسائل والإمكانيات.

ومنه فان على الجماعات المحلية إشراك المواطنين في الحكم بما يحقق تنمية مستدامة في الإقليم المحلي ويعمق المفاهيم الأساسية للديمقراطية داخل المجتمع، ويكون هذا طبعا في سياق سياسة الدولة وإستراتيجيتها العامة في التنمية المحلية المستدامة.

2.2.4. من أهم مصادر تمويل التنمية المحلية المستدامة

يعتبر التمويل العنصر الأساسي في التنمية وإن كان مفهوم التنمية أوسع بكثير من مجرد توفير وسائل التمويل، بما تطلبه التنمية من تطوير للقوى البشرية ووضع النُظم، فضلاً عن انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة، فإن التمويل ما زال يلعب دورا رئيسيا في عملية التنمية ومحركها.

ويأخذ التمويل للتنمية أشكالا متعددة فهو قد يكون إقراضاً عادياً كما في حالات الإقراض من صندوق تطوير وإقراض البلديات، أو إقراضاً بشروط ميسراً كما الإقراض من البنوك، أو قد يكون إسهاماً أو منح دون مقابل كما في حال المؤسسات والجهات المانحة.

إن التمويل بالإقراض هو أكثر مصادر التمويل انتشاراً، وتقوم به عادة البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة، وفي هذا الصدد يختلف الغرض من التمويل :فهناك تمويل البنية الأساسية والتي توفر عادةً عائداً اقتصادياً عالياً دون أن توفر بالضرورة عائداً مالياً مباشرا للمشروع كاف أو مغر للاستثمار الخاص، وهناك أيضاً تمويل المشروعات الإنتاجية التي يتوافر لها العائد المالي والذي يمكن للمشروع الخاصة والتمويل الخاص القيام به، وتختلف متطلبات وآليات تمويل هذه المشروعات وفقاً لحجم وطبيعة نشاط المشروع.

لا تقتصر مؤسسات التمويل وخاصة مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية على تقديم هذه الأشكال المختلفة من التمويل، بل أنها أصبحت مراكز للخبرات في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي، فإن معظم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية تقدم مساعداتها الفنية إلى جانب التمويل المباشر وغير المباشر، وغالباً ما يأخذ هذا الشكل من الخدمات غير المالية شكل المنحة أو القروض الميسرة، كذلك بدأت المؤسسات الدولية والإقليمية العمل مع التوسع في ظهور مفهوم المعايير الدولية في المجال الاقتصادي والمالي على تطوير هذه المعايير ومساعدة الدول على الأخذ بها ومتابعة تطبيقها. (سالم، 2015، الصفحات 75-76)

3.4. تجارب بعض الدول النامية في التنمية المحلية المستدامة (مصر، سوريا، اليمن)

- **تجربة مصر:** شكلت لجنة وطنية تابعة لرئيس مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعتمد إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة على خمسة عناصر هي إطار حاكم ومرجعية تخطيطية بقيادة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ومرجعية تنفيذية تتولاها الحكومة، ومرجعية للالتزامات الدولية، ومرجعية رقابية يقودها البرلمان، وتشاور مجتمعي .كما أُنشئت وحدة مستقلة للمتابعة والتقييم مسؤولة عن جمع البيانات والإحصاءات حول تنفيذ المشاريع

والبرامج وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات المحلية والدولية، وإجراء مسوح ميدانية واستطلاعات للرأي لقياس الأثر المباشر للسياسات والبرامج والتعرف على الاحتياجات والأولويات لكل مرحلة، ومراجعة البيانات والإحصاءات وتحليلها باستمرار وتحديد أسباب القصور وستصدر الوحدة تقارير دورية) ربع سنوية، ونصف سنوية، وسنوية (على المستوى القومي والمحلي والقطاعي، تتضمن حالة التنفيذ، وأسباب القصور، والتحديات والمخاطر، والسياسات المقترحة، وتعرضها على مجلس الوزراء ومجلس النواب لمناقشتها تمهيداً لعرضها على رئيس الجمهورية. (اللجنة، ديسمبر 2016، صفحة 13)

- **تجربة سوريا:** إن الاستثمار في سورية لم يكن على المستوى المطلوب من حيث الحجم ولا النوعية ولا حتى التوزيع الجغرافي للاستثمارات، فاحتياج الاقتصاد السور ي إلى أنواع ضخمة من الاستثمارات تقوم بتشجيع المنتجين المحلين، رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، لتحقق بذلك قيمة مضافة للاقتصاد السور ي الذي يعاني من إختلالات هيكلية كبيرة لا تتم معالجتها بمشاريع صغيرة أو متوسطة، بل يتطلب الأمر مشاريع أكبر بكثير تحقق مردودا اقتصاديا عاليا وتستطيع الدخول في منافسة إقليمية على الأقل، مع مثيلاتها من المنتجات، ورغم ذلك فقد كان للاستثمارات العامة منها أو الخاصة دور في مؤشرات التنمية المستدامة من كافة النواحي سواء بالزيادة أو النقصان، فكان لابد من دراسة هذا الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات في إمكانية الوصول إلى تنمية اقتصادية اجتماعية وبيئية ومؤسساتية.

إن التغير في المؤشرات الاقتصادية كان في تزايد بالرغم من أن هذه الزيادة لم تكن على المستوى المقبول، بسبب الضعف في هيكلية النمو ومصادره، أما المؤشرات الاجتماعية فإن بعضها يحقق بسبب الاستثمار في التعليم والصحة كهدف للألفية قبل عام 2015، وبعضها وجد صعوبات في التحسن في قيمه، مثل البطالة ومعدل النمو السكاني، غير أ ن التغيرات التي شهدها الاقتصاد لم تنعكس على المؤشرات الاجتماعية بشكل إيجابي، بل إزدات من معدل الفقر ومعدل البطالة مما يدل على المشكلات الكبيرة في السياسات الاقتصادية الكلية، أ ما المؤشرات البيئية فقد كان تأثرها بالاستثمار سلبيا، أي ارتفعت حدة التلوث وازدادت مساحة الأراضي الزراعية التي أصبحت كتل إسمنت، وتوسع التصحر بالإضافة إلى عدم مراعاة الشروط البيئية من قبل الاستثمارات العامة أو الخاصة، وعدم البحث عن المصادر البديلة للطاقة وغيرها من الطاقات المتجددة في سورية. (إسماعيل، 2015، صفحة 78، 94)

- **تجربة اليمن:** حالت ظروف عدم الاستقرار السياسي والأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن وتعثر تنفيذ خطط التنمية دون تحديد إطار مؤسسي مناسب . ولكن الحكومة اليمنية أكدت في إجابتها على استبيان الإسكوا أن مثل هذه الصعوبات يمكن التغلب عليها في المستقبل وبطبيعة الحال يتوقف النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على قدرة التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية القائمة، وهو أمر لا يعتمد فقط على جودة الإطار المؤسسي للدولة، بل يرتبط بعوامل تخرج عن سيطرة الدولة، مثل التدخل الأجنبي والاحتلال واستمرار النزاعات الداخلية وتصدع وحدة الدولة وضعف الحكومة والمؤسسات ووجود ميليشيات غير تابعة للدولة كما هو الحال في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، أو أوضاع الاقتصاد العالمي الذي يؤثر على اقتصادات البلدان العربية المصدرة للنفط.

ولكن القدرة على رصد ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 رهن بتوفر الخبرات والمهارات في الأجهزة المعنية . وهنا كانت إجابات الحكومات العربية في الاستبيان كاشفة .فقد أشارت حكومتا العراق ومصر إلى أن إضافة مؤشرات جديدة وجمع معلومات إضافية يقتضيان تدريب العاملين على تكييف المؤشرات مع الواقع المحلي وجمع مثل هذه المعلومات، وربما طلب المعونة المالية والفنية من المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.وجرى في المملكة العربية السعودية تحويل مصلحة

الإحصاءات العامة إلى الهيئة العامة للإحصاء بغية تفعيل عملها وتطويره. ويواجه اليمن مشكلة غياب الإحصاءات أو عدم كفايتها، أو تشتتها بين الجهات المختلفة، وتمنُّع البعض عن إتاحة المعلومات مما يستدعي تطوير مراكز المعلومات الوطنية وربطها بمنظومة إلكترونية متطورة وإيجاد قواعد معلومات بشكل منتظم، ومعالجة إختلالات غياب تسلسل وانتظام المعلومات. ولن ينجح ذلك دون تدريب العاملين وبناء القدرات وتوفير التكنولوجيات المناسبة وربط الجهات الحكومية المعنية بشبكة موحدة لتسهيل انسياب المعلومات والحصول عليها. (اللجنة، ديسمبر 2016، الصفحات 14-15)

5. خلاصة

على ضوء الأبحاث والدراسات التي أقيمت على شرف التنمية المحلية، فقد بدأ مفهوم الاستدامة في التنمية المحلية في الظهور في الأدبيات التنموية الدولية، تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات وتوزيع للثروة بين الأجيال، وينظرون الجوهرية في الأنظمة البيئية الايكولوجية للاستدامة من خلال استدامة التوزيع العادل للثروة والموارد الطبيعية بين الأجيال.

فالتنمية المحلية المستدامة تعتبر عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية.

✓ **النتائج:** قد خلصت هذا البحث على عدة نتائج نذكر منها:

- تسعى التنمية المستدامة على خلق نوع من التوازن في الموارد الطبيعية بين الأجيال المتلاحقة والأجيال الحالية؛
- ضعف القدرات التمويلية للجماعات المحلية لمشايع التنمية المحلية؛
- تعمل التنمية المحلية المستدامة على تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛
- معاناة الدول النامية من قلة التجارب الناجحة في ميادين التنمية المحلية المستدامة؛
- إن التنمية المحلية المستدامة تقوم على تضافر الجهود المحلية الذاتية وجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية للمجتمع المحلي ككل، إلا أن هذا يصعب حدوثه في الدول النامية.

✓ **التوصيات:** من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

- يجب توفير مصادر تمويل كافية في الدول النامية للمشاريع المحلية خاصة الجديدة منها؛
- العمل على استقطاب اكبر قدر من الموارد البشرية ذات الكفاءة في شتى المجالات لنهوض بالتنمية المحلية المستدامة في بلدان النامية؛
- العمل على توعية الشباب بأهمية التنمية المحلية لبلدانهم النامية؛
- يجب إعطاء فرص الأجيال الحالية لتقديم ما لديهم من أفكار ومشاريع دون نسيان حق الأجيال القادمة في موارد خاصة النادرة.

6. قائمة المراجع

1. الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا اللجنة. (ديسمبر 2016). تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. قطر: الدور التاسعة والعشرون.
2. العصار محمد جاسم سالم. (2015). البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة –الوقع والمعيقات. فلسطين: جامعة الأقصى.
3. بن الطاهر حسين. (2012). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية.
4. بوزيد سايح. (2013/2012). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر. . الجزائر: جامعة تلمسان.
5. بونقاب عادل. (2011/2010). سياسيات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر. الجزائر: جامعة سطيف.
6. حراث مصباح، هبول محمد، مقران عبد الرزاق. (2015). المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية- دراسة ولاية ميلة(2009-2014). الجزائر: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.العدد 02.
7. زكية أكلي. فريد كافي. (2017). التنمية المحلية في الجزائر- قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق. مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، .
8. سليمة هاشم جار الله، وفاء جعفر المهداوي. (2017). التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة 2004 -2015. مجلة الإدارة والاقتصاد.
9. سي فضيل الحاج، حيتالة معمر. بن عطة محمد. (2017). إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة. العدد09 . الجزائر. .
10. عبد الله حجاب. (2017). التنمية المحلية : النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها. الجزائر: مجلة الدراسات القانونية والسياسية. العدد 06.
11. كربالي بغداد محمد حمداني. (2010). استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر. مجلة العلوم الإنسانية.
12. محمد بوطويح. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
13. محمد جاسم سالم العصار. (2015). البلديات والتنمية المحلية المستدامة في قطاع غزة –الوقع والمعيقات. فلسطين: جامعة الأقصى.
14. معتصم محمد إسماعيل. (2015). دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة- سوريا. سوريا: جامعة دمشق. اطروحة دكتوراه في الاقتصاد.
15. هاشم مرزوك علي الشمري. (2016). الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة. الأردن: دار الأيام.
16. Bercua, A.-M. (2015). Heritage as an alternative driver for sustainable development and economic recovery in South East Europe The Sustainable Local Development in Romania - Key Issues for Heritage Sector. Published by Elsevier Ltd. Procedia - Social and Behavioral Sciences 188 , 146.
17. Juan Milán-García, J. U.-T.-R. (2019). Sustainable Local Development: An Overview of the State of Knowledge. journal Resources. No 8. 31 , 01.
18. Nations, U. (2019). Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2019. New York: United Nations: https://developmentfinance.un.org/fsdr2019.
19. nations, u. (2019). Sustainable Development Financing: Perspectives from Asia and the Pacific. Economic and Social Commission for Asia and The Pcific.
20. Nicolás Gambetta, P. A. (2019). The Financing Framework for Sustainable Development in Emerging Economies: The Case of Uruguay. journal sustainability .No 11. 1059 , 02.